

الخطة الاستراتيجية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة: دراسة تحليلية

بلماري خالد

طالب دكتوراه

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر

belmarikhale@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.35>

تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/٢٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١٦

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب وعناصر نجاح الخطة الاستراتيجية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بغرض استخلاص الدروس من التجربة المالية كدولة نامية استطاعت أن تلحق بركب الدول الرائدة في تصنيع وتصدير التقنية، كما استطاعت تنويع اقتصادها من اقتصاد يعتمد على النفط والزراعة إلى اقتصاد صناعي متنوع القطاعات. اعتمدت الدراسة في تحليلها على الخطط الاستراتيجية للحكومة المالية، وكذلك على البيانات الاقتصادية الكمية الصادرة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن كتابات الباحثين حول التجربة المالية. استنتجت الدراسة بأن أهم أسباب وعناصر نجاح الخطة الاستراتيجية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية هو الالتزام بالخطة الاستراتيجية وتنفيذها من طرف قيادة وطنية آمنت بالتغيير، وخلقت له مناخاً مناسباً من الحوكمة السياسية والعدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع، ومن خلال الاعتماد على القيم الإسلامية والقيم الشرقية والقدرات الذاتية مع محاكاة النموذج الياباني في التنمية والتطور. توصي الدراسة أن يتم الاستفادة من التجربة المالية من طرف الدول النامية والإسلامية خاصة الجزائر والعراق الشقيق في وضع رؤية مستقبلية وخطط استراتيجية، مع توفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي بواسطتها يتم تحقيق التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الخطة الاستراتيجية؛ رؤية مستقبلية؛ التجربة المالية؛ التنمية الاقتصادية؛ القيادة الوطنية.



مجلة اقتصاديات الأعمال

العدد (خاص - ج ٢) أيلول / ٢٠٢١

الصفحات: ١٥١-١٦٨

(١٥١)

The Malaysian Strategic Plan and Its Role in Achieving The Country's Economic Development: Analytical Study

Abstract

The study aimed to analyze the causes and elements of the success of Malaysia's strategic plan in achieving economic development, with the aim of drawing lessons from the Malaysian experience as a developing country that was able to catch up with the leading countries in manufacturing and exporting technology. And was able to diversify its economy from an economy dependent on oil and agriculture, to a diversified industrial economy. In its analysis, the study relied on the strategic plans of the Malaysian government, as well as on the quantitative economic data issued in the reports of UNDP, in addition to the writings of researchers on the Malaysian experience. The study concluded that the most important reasons and elements for the success of the Malaysian strategic plan in achieving economic development is commitment to the strategic plan, and its implementation by a national leadership that believed in change, and created a suitable climate for political governance, justice and economic and social equality among all members of society, and by relying on Islamic values, eastern values, and self-abilities, while simulating the Japanese model of growth and development. The study recommends that the Malaysian experience be taken advantage of by developing and Islamic countries, especially Algeria and brotherly Iraq, in developing a future vision and strategic plans, while providing the appropriate climate to achieve economic development through which overall development is achieved.

Keywords: strategic plan; future vision; The Malaysian experience; economic development; National leadership.

المقدمة:

تعد الدولة منظمة كبيرة ومعقدة ولذا فهي مطالبة بانتهاج منهج فكري حديث يعمل على تطوير أدائها وجعلها رائدة في التنمية الشاملة، وبانتهاج الدولة للإدارة الاستراتيجية كأسلوب وفكر حديث، فإنها تتجه نحو وضع خطة استراتيجية شاملة للتنمية في مختلف المجالات، وتشجيع الوزارات ووحدات الإدارة المحلية على وضع خططها الاستراتيجية التي تحقق تساهم في إثراء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة. هدف الخطة الاستراتيجية للدولة هو تحقيق النفع العام لجميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق تنمية شاملة أساسها التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وصولاً إلى دولة متقدمة.

أولاً: منهجية البحث:

١. مشكلة البحث:

تعد ماليزيا تجربة فريدة من نوعها ونموذجاً ينبغي أن يحتذى به من طرف الدول النامية في سعيها نحو التنمية والتطور، إذ تحولت من دولة تعتمد على الزراعة وتصدير بعض المواد الأولية إلى دولة صناعية ومصدرة للمواد التقنية والكهربائية، وذلك بفضل انتهاج الحكومة للتخطيط الاستراتيجي المستمر والشامل. مشكلة البحث تتمحور حول ضرورة اكتشاف ومعرفة أسباب وعناصر نجاح التنمية في دول العالم الثالث، وذلك بدراسة والاستفادة من نجاح الخطة الاستراتيجية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل المركزي الآتي: ما هو دور الخطة الاستراتيجية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة؟

٢. أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجربة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الخطة الاستراتيجية الشاملة، ولذا فإنه من الأهمية بمكان ضرورة استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة والاستفادة منها في الدول العربية ومنها الجزائر والعراق.

٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- أ. تتركز في دراسة وتحليل أسباب وعناصر نجاح الخطة الاستراتيجية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ب. استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة والاستفادة منها.

٤. فرضية البحث:

و للإجابة على الإشكالية تصوغ الدراسة الفرضية الآتية: ساهمت الخطة الاستراتيجية المالية بدور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٥. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

اقتصرت الحدود المكانية للبحث على الاقتصاد المالي المعبر عنه بالخطة الاستراتيجية المالية، أما الحدود الزمانية للبحث فقد امتدت للفترة من مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990) ولغاية مرحلة ما بعد رؤية ماليزيا 2020.

٦. المنهج المستخدم في البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف الخطة الاستراتيجية المالية في التنمية الاقتصادية والشاملة للدولة، وتحليل أسباب وعناصر نجاح الخطة الاستراتيجية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا.

ثانياً: الجانب النظري للبحث:

١. مفاهيم استراتيجية:

تتناول الدراسة في هذا المبحث بعض المفاهيم وعناصر الإدارة الاستراتيجية حتى يتمكن المطلع على البحث من استيعابه.

١-١ تطور الإدارة الاستراتيجية:

تطورت الإدارة الاستراتيجية بناءً على تطور فكر المنظمة الذي أصبح يهتم بمستقبل المنظمة وتحليل ظروف البيئة الخارجية إلى جانب الظروف الداخلية، بعد أن كان منهج سياسات الأعمال المعتمد قبل ذلك يركز على الاستخدام الأمثل لأصول المنظمة وتحليل الجوانب الداخلية فقط.

اشتقت كلمة استراتيجية من الكلمة اليونانية STRATEGOS التي تعني فن القيادة أو فن الحرب فقد ارتبطت نشأتها بالأعمال العسكرية الاستراتيجية، ثم امتد استخدامها إلى العلوم الاجتماعية كعلم السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الإدارة، وغيرها. يشير مفهوم الاستراتيجية العميق إلى تحقيق سبق والميزة التنافسية بالتقدم خطوة دائماً بالنسبة للظروف ومقارنة بالمنافسين، وتبني مواقف وحالات القوة والكفاءة والتميز في الأعمال، قياساً على القدرات والاختيارات العسكرية المواتية لحالات القوة في ميدان الحرب مقارنة بالأعداء. تهدف المنظمات من خلال الاستراتيجية إلى تحقيق تكيف ومسايرة الكفاءة التنظيمية للبيئة الخارجية بهدف تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالخصوم (صقور والصرن، ٢٠١٨: ٩).

٢-١ تعريف الإدارة الاستراتيجية:

تعرف الإدارة الاستراتيجية حسب معهد ستانفورد: "هي الطريقة التي تخصص بها المنظمة مواردها وتنظم جهودها الرئيسية لتحقيق أغراضها"، ويعرفها سعد ياسين أنها "منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية وصياغة استراتيجيات مناسبة وتطبيقها وتقويمها، وذلك بما يضمن تحقيق ميزة استراتيجية للمنظمة، وتعظيم إنجازها في أنشطة الأعمال المختلفة" (سليطين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٧).

عرفها فريد داوود بقوله: "فن وعلم صياغة، وتطبيق، وتقويم التصرفات والأعمال التي من شأنها أن تمكن المنظمة من وضع أهدافها موضع التنفيذ"، يتضح من هذا التعريف أن للإدارة الاستراتيجية ثلاثة مراحل وهي صياغة الاستراتيجية، تطبيق الاستراتيجية، تقويم الاستراتيجية (صقور والصرن، ٢٠١٨: ٩). تعبر الخطة الاستراتيجية عن الأهداف التنظيمية والعلاقات المستهدفة بين المنظمة والبيئة، والقرارات والخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

يعبر التخطيط الاستراتيجي عن تحديد عوائد مرغوبة تنجم عن ممارسة أنشطة على المدى البعيد، مع تحديد هذه الأنشطة بصورة يتم الالتزام بها بتسلسل لتحقيق للمنظمة النتيجة المرغوبة، على أن تتم عملية التخطيط بناءً على تحليل موارد المنظمة وبيئتها. تتجه المنظمات الحديثة إلى

إشراك أكبر عدد من موظفيها في وضع الخطة الاستراتيجية إيماناً منها بجمع المعرفة من جميع مستويات المنظمة، مما يمكن الإدارة من تحصيل دعم واسع للخطة وفهم واسع لأهدافها وغاياتها، على عكس المنظمات والحكومات التقليدية التي تحصر مسؤولية التخطيط الاستراتيجي بيد الإدارة العليا، والاطلاع عليها وفهمها من طرف المدراء لأنهم بحاجة لمعرفتها عند اتخاذ القرارات (الفيلالي وآخرون، ٢٠١٠: ٤-٥).

يختلف وضع خطة استراتيجية مركزية وعامة من دولة إلى أخرى، فبعضها يضع سياسة عامة تتضمن التوجهات العامة للدولة ورسالتها وغاياتها، وقد تضعها في صورة خطة عامة طويلة الأجل بينما تشجع الوزارات والإدارات المركزية والمحلية على أن تضع كل منها خططاً استراتيجية خاصة بها، وتكتفي الحكومة المركزية بالتنسيق العام بين الخطط ومراعاة توافقها مع السياسة العامة للدولة. توجد دول تقوم بالتخطيط الاستراتيجي المركزي وفي كل المجالات، توجد خطط استراتيجية بطبيعتها تقتضي أن توضع على المستوى المركزي كالخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة والشاملة، والتخطيط لبرنامج الحكومة فتعد من صلاحيات هذه الأخيرة، لكن ينبغي تشجيع التخطيط اللامركزي والمحلي كمكمل للخطة الاستراتيجية المركزية وداعم للخصوصيات المحلية. يرى باريتو وفق نظريته أن فن اختيار استراتيجيات هو القدرة على تمييز القليل الهام من الكثير التافه، وعليه تتم صياغة استراتيجيات قليلة في اتجاه هدف استراتيجي محدد قابل للقياس وطويل المدى وثابت نسبياً (الفيلالي وآخرون، ٢٠١٠: ١٢-١٣).

٣-١ أهمية الإدارة الاستراتيجية:

تعد عملية التخطيط الاستراتيجي مهمة ضخمة وصعبة ومكلفة، ولكن منافعها وعوائدها تفوق صعوبتها ومن أهم فوائدها تمكين المشاركين فيها والمدراء والعاملين من تأدية مهامهم بفعالية، وإدراك المنظمة وأهدافها، وكيفية إدارة العمل بصورة أكثر تميزاً (الفيلالي وآخرون، ٢٠١٠: ٢٧-٢٨).

وتتبع أهميتها من الفوائد التي تجنيها المنظمة من خلال تطبيقها ومنها:

- الاستجابة للأولويات والاحتياجات، وبناء الخطة الاستراتيجية حسب المتطلبات والمتغيرات.
- العمل على إيجاد مستوى عال من الالتزام بغايات المنظمة وتسهيل تحقيق الأهداف، خاصة إذا شارك أصحاب المصالح الرئيسيين في عملية التخطيط الاستراتيجي.
- العمل على الاقتصاد في استخدام الموارد، فهناك موارد مالية محدودة لهذا يتم توجيهها لتحقيق أهم الأهداف.
- توحيد أساليب التخطيط وتوضيح المواقف الاستراتيجية.
- وضع إطار سياسي وتنظيمي لإنجاز الأهداف، فالتخطيط الاستراتيجي عبارة عن آلية إدارية لتحقيق الأهداف التنظيمية.

٤-١ مراحل الإدارة الاستراتيجية:

- صياغة الاستراتيجية: تعد المنظمة رسالتها وتحدد نقاط القوة والضعف الداخلية وتتعرف على الفرص والتهديدات الخارجية، وتضع أهدافاً طويلة الأجل وتضع كذلك استراتيجيات بديلة تكون معدة وقابلة للتنفيذ في حال فشل الاستراتيجية الرئيسية. يقع على عاتق الاستراتيجيين اختبار أفضل الاستراتيجيات التي تحقق أكبر عوائد للمنظمة لأن الموارد بطبيعتها محدودة، وإذا طبقت المنظمة استراتيجية معينة فهي مطالبة بالالتزام بها لمدة معينة من الزمن، ولا ينبغي للمنظمة أن (١٥٥)

- تبدأ بتنفيذ استراتيجية محددة ثم تنتقل عنها إلى أخرى إلا للضرورة، أو فشل الاستراتيجية الرئيسية لأن في ذلك هدراً للموارد والوقت.
- تنفيذ الاستراتيجية: يتطلب تنفيذها قيام الإدارة بتحديد السياسات والأهداف السنوية وتخصيص الموارد، وتحفيز العمال من خلال هيكل تنظيمي يشجع المرونة والعمل ضمن فريق، وبيئة مساندة للاستراتيجية وإيجاد نظام فعال للأجور والحوافز وربطهما بمستوى الأداء التنظيمي.
 - تقييم الاستراتيجية: تعد العوامل الداخلية والخارجية دائمة التغيير مما يجعل الاستراتيجية قابلة للمراجعة والتعديل، تعد المعلومات والتقارير حول كيفية تطبيق الاستراتيجية مهمة جداً للقيام بتقييم الاستراتيجية، ذلك أنه ينبغي الوقوف على مستوى تنفيذ الاستراتيجية ومعوقاتها من خلال قياس الأداء ومراجعة العناصر الداخلية والخارجية ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية (صقور والصرن، ٢٠١٨: ١٣-١٤).

٥-١ معوقات الإدارة الاستراتيجية:

- من أهم الأسباب التي تعيق تنفيذ الاستراتيجية هي: (الفيلاي وآخرون، ٢٠١٠: ٢٣-٢٤)
- الخطة ليست واقعية والأهداف بعيدة عن الموارد المادية والبشرية المتاحة.
 - الخطة تم وضعها من طرف مستشارين دون مشاركة أصحاب المصالح والعاملين والقائمين على تنفيذها داخل المنظمة.
 - الانشغال بالأهداف قصيرة المدى عن الأهداف بعيدة المدى والغايات الاستراتيجية الأصلية.
 - عدم تعديل الخطط بشكل دوري بما يتلاءم مع المتغيرات البيئية المحيطة.
 - عدم وضوح استراتيجية المنظمة لأغلب العاملين مما يشير إلى عدم جدواها.
 - عدم تخصيص الوقت الكافي لتقييم مدى تنفيذ الاستراتيجية من طرف المديرين الكبار.
 - تمثل الفئة المحفزة لتنفيذ الخطة نسبة قليلة مقارنة بالفئة غير المحفزة، وذلك لانعدام الحوافز الكافية أو عدم عدالتها وفعاليتها.
 - عدم الثقة في نجاح الخطة وعدم توفير الموارد اللازمة لنجاحها.

٦-١ عوامل نجاح الإدارة الاستراتيجية:

- توفر التفكير الاستراتيجي ويشير إلى القدرة على فحص وتحليل عناصر البيئة الداخلية والخارجية، والقيام بصياغة الاستراتيجيات بناءً على توقعات وقراءة دقيقة للمستقبل وبالتالي إمكانية اتخاذ القرارات بالتكيف مع ظروف التطبيق.
- توفر الهيكل التنظيمي الذي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات واستيعاب الأهداف الاستراتيجية، وتوفير نظام اتصال فعال إلى جانب إجراءات سليمة تسهل تنفيذ العمل بدل تعقيده أو تعطيله.
- توفر نظام المعلومات الاستراتيجي والذي يعنى بجمع كافة المعلومات بدقة وموضوعية، لاستخدامها وإجراء العمليات الاستراتيجية عليها في الوقت المناسب من تصنيف وتحليل واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وينبغي على المنظمة مواكبة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في بناء نظام المعلومات الاستراتيجي.
- توفر نظام مالي ومحاسبي جيد لأن تطبيق الإدارة الاستراتيجية يتطلب موارد بشرية ومالية وفنية كبيرة، يقع عبء توفير تكاليف هذه الموارد على الإدارة المالية للمنظمة. لذا ينبغي التأكد من توفر وكفاءة هذا الجانب قبل تطبيق الإدارة الاستراتيجية.

- توفر نظام فعال وعادل للحوافز بصورة تربط أداء العاملين بتنفيذ الاستراتيجية على كافة المستويات التنظيمية بحيث يشجع هذا النظام الأداء المرغوب فيه بمكافآت عادلة وفورية. (صقور والصرن، ٢٠١٨: ٢٠-٢١).

٢. الخطة الاستراتيجية الماليزية:

تتناول الدراسة في هذا المبحث التجربة الماليزية كنموذج فريد في وضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة من التجربة لاستخدامها في إحداث التنمية والنقلة النوعية في اقتصاديات الدول النامية وخاصة العربية والإسلامية.

٢-١ دور الحكومة الماليزية في التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد:

تلعب الحكومة دوراً محورياً في النهوض باقتصاديات الدول وإحداث نقلة تنموية عن طريق التخطيط الاستراتيجي الشامل، ولعل خير مثال على ذلك حالة نمور آسيا وماليزيا. سارت ماليزيا على خطى النمور الآسيوية الأربع فشهدت طفرة اقتصادية وتنموية سريعة خلال القرن العشرين، وصنفت في المرتبة (29) بين أكبر الاقتصاديات العالمية بعدما التزمت الحكومة بالتحول من الاعتماد على أعمال المناجم والزراعة إلى الصناعة وخاصة الثقيلة منها بمساعدة من اليابان التي أصبحت آلاتها المصدرة آلات النمو الأساسية في دولة ماليزيا.

لعب التخطيط المركزي دوراً مهماً في الاقتصاد الماليزي منذ وضع الخطط الخماسية سنة 1955 كوسيلة للتحكم في الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروات والاستثمار في البنية التحتية وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الخاصة. وضعت الحكومة خطة استراتيجية أعلنت من خلالها عن أهداف الأمة لتصبح ماليزيا في ضوء رؤية 2020 دولة متحدة تعتمد على القيم الأخلاقية والاعتداد بالنفس والسلوكيات الطيبة في إطار ديمقراطي واقتصاد تنافسياً (الفيلالي وآخرون، ٢٠١٠: ٥١-٥٢).

ركزت الرسالة الوطنية في تحقيق رؤية 2020 على التنافس العالمي وتنمية الموارد البشرية في ظل التضامن القومي والتوزيع العادل للثروات والدخل، تضمنت الرسالة الوطنية خمسة عناصر مهمة هي: (الفيلالي وآخرون، ٢٠١٠: ٥٢-٥٣)

- تطوير الاقتصاد إلى أعلى مستوى من خلال زيادة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية القائمة، والعمل على إيجاد أنشطة جديدة قائمة على المعرفة.

- رفع قدرات البلاد المعرفية والابتكارية والعمل بعقلية "من الدرجة الأولى" وتنمية رأس المال الجيد على مستوى الشخصية والذكاء، والإصلاح الشامل لنظام التعليم وكذا التكوين المهني وتشجيع البحث والتطوير.

- العمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المتوازنة والعدالة لكل الماليزيين.

- رفع مستوى جودة الحياة واستدامتها في ماليزيا من خلال توفير الحاجات الرئيسية كالماء والطاقة والسكن والبنى التحتية ووسائل النقل وغيرها، والعمل على الاستخدام الفعال للموارد وصيانتها.

- رفع مستوى القدرات المؤسساتية والتنفيذية في كل المستويات لكي تنجح في تنفيذ الخطط، كما تعمل الحكومة على معالجة قضايا الفساد في القطاعات العامة والخاصة وفي المجتمع.

تحولت ماليزيا إلى عمليات التصنيع الموجه للتصدير في سنة 1971 وتم جذب الشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى التوسع الكبير في الصادرات المصنعة، وخاصة أن ماليزيا أصبحت

من المصدرين الكبار للسلع الكهربائية والإلكترونية، ففي سنة 2013 استأثرت ماليزيا بنسبة 6.6% من الصادرات العالمية للدوائر المدمجة والمكونات الإلكترونية الأخرى حسب منظمة التجارة العالمية في تقريرها لعام 2014.

ركزت الحكومة الماليزية منذ التسعينيات على التحول من اقتصاد ذي عمالة كبيرة إلى اقتصاد كثيف الابتكار، ودمج هذا الهدف في رؤيتها "الطريق إلى الأمام" لسنة 1991 والتي تعمل على تحقيق مستوى دخل مرتفع بحلول عام 2020، حدد البرنامج الحكومي ستة مبادرات للإصلاح الاستراتيجي لرفع القدرة التنافسية وخلق بيئة أعمال مناسبة بما في ذلك تنمية رأس المال البشري، مع التركيز على الجانب التعليمي في برنامج التحول الاقتصادي المرتكز على أربع مجالات رئيسية هي: التمويل الإسلامي والأعمال، العلوم الصحية، الهندسة المتقدمة، والضيافة والسياحة.

يرجع تركيز الحكومة على التكنولوجيا والابتكار والعلوم عامة إلى إطلاق سياسة العلوم والتكنولوجيا الأولى في سنة 1986، ثم خطة العمل لتطوير التكنولوجيا الصناعية في سنة 1991 الخاصة بتطوير الصناعات الاستراتيجية وكثيفة المعرفة من خلال مراكز التدريب والجامعات والمخابر البحثية، ثم أطلقت سياسة العلوم والتكنولوجيا الثانية (2002-2010) وهي أول سياسة وطنية شاملة ورسمية تتضمن استراتيجيات وخطط عمل محددة وجدول أعمال للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. أكدت السياسة الوطنية الثالثة للعلوم والتكنولوجيا (2013-2020) على استخدام وتوليد المعرفة وتنشيط الابتكار وتنمية المواهب وتحسين الحوكمة لدعم الابتكار (راسيه وتشاندرون، بدون تاريخ: ٦٤٥-٦٤٨).

٢-٢ مراحل التخطيط الاستراتيجي لتطوير الاقتصاد الماليزي:

عرف الاقتصاد الماليزي انكماشاً بعد الاستقلال وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، شهد الاقتصاد معدلات نمو هائلة بعد وضع خطط التنمية المحلية والتي مكنت من تحقيق الإشباع الداخلي ثم التصدير إلى الأسواق الدولية، بدءاً بمرحلة إدارة تانكو (1966-1970): إذ قامت حكومته بوضع أول خطة للاقتصاد الماليزي اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات بالتوجه نحو سياسة التصنيع الداخلي ولكن أهم المراحل التي مر بها التطور هي: (خويلدات وطرايش، ٢٠١٧: ٨٢)

❖ مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990):

مثلت السياسة الاقتصادية الجديدة جزءاً من الملخص المنظور للخطة Outline perspective plan (Opp1) والتي امتدت من سنة 1971 حتى 1990. تضمنت هذه المرحلة أربع خطط فرعية هي:

• الخطة الماليزية الثانية (1971-1975): هدفت إلى:

- زيادة الانتاجية الاقتصادية و الدخل الاجمالي للدولة.

- تعزيز الصادرات لتنمية الاقتصاد.

- زيادة دور الحكومة في نمو القطاع الخاص.

- زيادة الفرص المتاحة لفائدة القطاعات المنتجة.

- هيكلية التوازن الاجتماعي - الاقتصادي.

- تحديث القطاع الريفي.

• الخطة الماليزية الثالثة (1976-1980): هدفت إلى:

- تحسين فوائد النمو الصناعي.

- تعزيز دور الصناعة والزراعة.
- تعزيز ملكية الأعمال الصناعية من خلال قانون أبناء الأرض (Bumiputera).
- تنمية دور الموارد البشرية.
- الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985): هدفت إلى:
 - تنويع وتوسيع القاعدة الصناعية.
 - تعزيز قطاعات الصادرات الدولية.
 - تعزيز الصناعات الثقيلة.
 - تحديث الخدمات المالية للدولة.
- الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990): هدفت إلى:
 - تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.
 - زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.
 - التركيز على عمليات البحث والتطوير (خويلدات وطرايش، ٢٠١٧: ٨٢-٨٣).
- ❖ مرحلة الملخص المنظور للخطة الثانية (1990-2000):

تم تقديم الملخص المنظور للخطة 2 Outline perspective plan (Opp 2) والتي امتدت من سنة 1990 حتى 2000 بوضع خطط طموحة بهدف الوصول إلى التحول الهيكلي في الاقتصاد الماليزي في سنة 2020 (خويلدات وطرايش، ٢٠١٧: ٨٤).

شملت الخطة 2 الخطط الفرعية الآتية:

 - الخطة الماليزية السادسة (1990-1995): هدفت إلى:
 - المحافظة على النمو الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي.
 - زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية.
 - مواصلة خلق وتوفير مناخ استثمار مناسب.
 - الخطة الماليزية السابعة (1995-2000): هدفت إلى:
 - تعزيز الصناعات الرأسمالية.
 - تسريع الانتاج على نطاق واسع.
 - تكثيف اكتساب التكنولوجيا وتسويق التكنولوجيا الجديدة.
 - دعم السلع الوسيطة.
 - التوسع في الصناعات ذات النمو السريع.
 - وضع خطط مستقبلية بهدف التحول إلى دولة متقدمة بحلول 2020.
- ❖ مرحلة رؤية ماليزيا 2020:

بدأت الحكومة بتطبيق رؤية ماليزيا 2020 ابتداءً من 2001، واشتملت المرحلة أربع خطط فرعية هي:

 - الخطة الماليزية الثامنة (2001-2005): هدفت إلى:
 - مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - تعزيز المرونة الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي.
 - تعزيز قدرات الصناعة الماليزية.
 - تعزيز جهود البحث والتطوير.

- بذل الجهود المنسقة لتحسين الإنتاج.
- منح فرص وزيادة عرض وظائف الجودة لصالح القوى العاملة.
- تنمية القطاعات المحلية بوتيرة متسارعة لرفع الدخل الوطني الإجمالي.
- الخطة المالية التاسعة (2006-2010):
 - وتضمنت الأهداف الآتية:
 - تحريك الاقتصاد نحو سلسلة القيمة.
 - دعم القدرات المؤسسية والتنفيذية.
 - رفع القدرة المعرفية والابتكارية ونشر ثقافة المركز الأول.
 - القضاء على اللامساواة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الاستثمار المنتج.
 - تحسين مستوى الاستدامة وجودة الهواء.
- الخطة المالية العاشرة (2011-2015):

ركزت على برامج التنمية التي تتلاءم مع التغييرات العالمية، هدفت الخطة العاشرة إلى طرح نموذج اقتصادي جديد يقوم على الشمولية، الدخل المرتفع، الاستدامة، وذلك من خلال ضمان تنفيذ استراتيجية تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة على كافة المستويات (خويلدات وطرايش، ٢٠١٧: ٨٤-٨٥).
- الخطة المالية الحادية عشر (2016-2020):

هدفت إلى تحقيق معدل نمو عالي وزيادة الدخل الفردي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ستة استراتيجيات هي:

 - تسريع عملية تنمية رأس المال البشري لتحقيق الأمة المتقدمة.
 - التوجه نحو المساواة الاجتماعية.
 - تحسين رفاهية أفراد المجتمع.
 - تقوية البنية التحتية لتحقيق التوسع الاقتصادي.
 - تحقيق الاستدامة البيئية والنمو الأخضر.
 - إعادة هندسة النمو الاقتصادي من أجل خلق الرخاء و الازدهار (خويلدات وطرايش، ٢٠١٧: ٩٥).
- ❖ مرحلة ما بعد رؤية ماليزيا 2020:

صادف عام 2020 نهاية فترة رؤية 2020 وخطة ماليزيا الحادية عشرة 2016-2020، ولكن الحكومة الماليزية لم تتوقف عن التخطيط الاستراتيجي، بل تعد استمرارية هذا الأخير من أهم مقومات نجاح التجربة الماليزية.
- الخطة المالية الثانية عشر 2021-2025:

استمراراً للاستراتيجية، تمت صياغة خطة التنمية لما بعد 2020 من خلال تحديد اتجاه استراتيجي واضح لتحديد اتجاه تنمية ماليزيا في غضون عقد من الزمن وتوفير إطار أساسي لتنفيذه. وذلك لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والهادفة نحو مجتمع أكثر ازدهاراً.

تمت مواءمة الخطة المالية الثانية عشرة مع مبادرة الرخاء المشترك التي تشمل ثلاثة أبعاد، وهي التمكين الاقتصادي والاستدامة البيئية وإعادة الهندسة الاجتماعية.

١. التمكين الاقتصادي: تغطي أبعاد التمكين الاقتصادي المصادر الجديدة ومجالات النمو بما في ذلك الثورة الصناعية (4.0) والاقتصاد الرقمي وصناعة الطيران والتنمية الإقليمية المتكاملة، فضلاً عن عوامل تمكين النمو مثل مصادر الطاقة المستدامة وتوصيلية البنية التحتية.
٢. الاستدامة البيئية: تأخذ أبعاد الاستدامة البيئية في الاعتبار، من بين أمور أخرى، الاقتصاد الأزرق والتكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة وكذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
٣. الهندسة الاجتماعية: يشمل بعد إعادة الهندسة الاجتماعية تعزيز القيم الأخلاقية، وتحسين القوة الشرائية للأفراد، وتشكيل مجتمع Bumiputera مرن، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين رفاهية الناس (خطة ماليزيا الثانية عشر ٢٠٢١-٢٠٢٥، بدون تاريخ).

ثالثاً: نتائج الخطة الاستراتيجية المالية للتنمية الاقتصادية:

١. بيانات أساسية عن الاقتصاد الماليزي 2001:

- عدد السكان في العام 1999 هو 21.8 مليون نسمة.
- معدل الأمية بين البالغين (لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر) 13% في العام 1999.
- ترتيب ماليزيا في دليل التنمية البشرية لعام 2001 هو 65 (التقرير شمل 162 دولة من دول العالم).
- صادرات عالية ومتوسطة التقنية كنسبة من إجمالي صادرات السلع 67.4%.
- سكان يستخدمون إمكانيات ملائمة من الصرف الصحي 98% في العام 1999.
- سكان يستخدمون مصادر مياه محسنة 95% في العام 1999.
- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي 4.9% خلال الفترة 1995-1997.
- الإنفاق على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي 15.4% خلال الفترة من 1995-1997.
- الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999 هو 79 مليار دولار.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العام 1999 هو 8209 دولار.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 122% في العام 1999.
- واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 97% في العام 1999 (الصاوي، ٢٠٠٣: ٦٤).

٢. بيانات أساسية عن الاقتصاد الماليزي 2020:

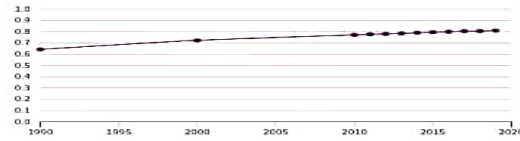
- مؤشر التنمية البشرية 0.810 ترتيب ماليزيا 2019 هو 62 (التقرير شمل 189 دولة من دول العالم) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠).
- مؤشر التنمية البشرية رجال 0.821.
- مؤشر التنمية البشرية نساء 0.797.
- مؤشر الدخل 0.849.
- مؤشر التعليم 0.726.
- متوسط العمر المتوقع في الميلاد (السنوات) 76.2.
- الإنفاق على الصحة الحالية (من الناتج المحلي الإجمالي) 3.9%.
- السنوات المتوقعة من الدراسة (السنوات) 13.7.
- الإنفاق الحكومي على التعليم (من الناتج المحلي الإجمالي) 4.5%.

- القيد الإجمالي النسبة، قبل الابتدائي (من مرحلة ما قبل المدرسة - عمر الأطفال) 99%.
- القيد الإجمالي نسبة التعليم العالي (من المدرسة الثالثة- العمر) 45%.
- معدل معرفة القراءة والكتابة، بالغ (في سن 15 وأكبر) 94.9%.
- نسبة الوصول إلى الإنترنت من المدارس الابتدائية 97%.
- نسبة الوصول إلى الانترنت من المدارس الثانوية 96%.
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (2017 بالدولار) 27.534.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (2017 بالدولار) 28351.
- الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي (2017 بالدولار) 905.8 مليار.
- نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق الجيش 7.7%.
- نفقات البحث والتطوير (من الناتج المحلي الإجمالي) 1.4%.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 123.1%.

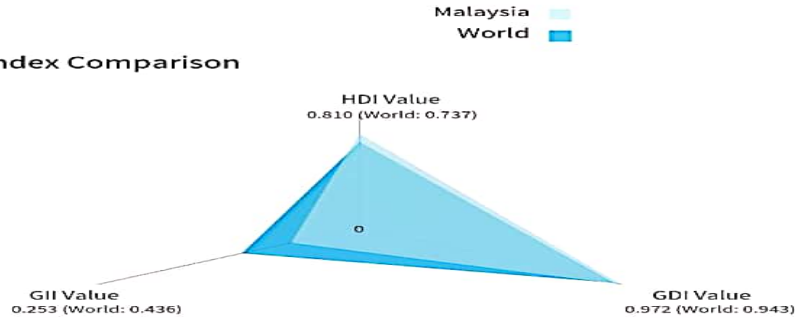
Human Development Indicators

Human Development Index	Index 0.810	Rank 62
-------------------------	-----------------------	-------------------

Trends 1990 - Present



Index Comparison



الشكل (1) مؤشرات التنمية البشرية لماليزيا 2020

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٢٠)، مؤشر التنمية البشرية لماليزيا ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٥/٨، <https://hdr.undp.org/en/countries/profiles/MYS> من مؤشر التنمية البشرية ٢٠٢٠.

٣. قراءة في الخطّة الاستراتيجية الماليزية:

يلاحظ من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم والنمو الواضح مقارنة بعشرين أو ثلاثين عاماً السابقة، كما رصد التقرير أهم (30)

دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين. وإذا قارنا بين تقرير 2001 و2020 نلاحظ كذلك تغيراً كبيراً وخاصة في التنمية البشرية وانتشار التعليم والخدمات الصحية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كله بفضل تطبيق الخطة الاستراتيجية الماليزية والالتزام بها على مدى عقود، ومن طرف كل الحكومات على تعاقبها.

الملاحظ من خلال الشكل (1) أن مؤشر التنمية البشرية HDI لماليزيا في تصاعد منذ 1990 ليصل إلى (0.810) سنة 2020 وهو مؤشر مرتفع عن المعدل العالمي (0.737)، وذلك بفضل الخطة الاستراتيجية الشاملة التي اهتمت بالتنمية البشرية وانتشار التعليم والخدمات الصحية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما مؤشر الابتكار العالمي GII فقد حصلت ماليزيا على معدل (0.253) وهو منخفض بالنسبة إلى المعدل العالمي (0.436)، ويرجع ذلك إلى المنافسة العالمية الشرسة في مجال الابتكارات وبراءات الاختراع التي تحوز فيها بعض الدول نسباً وأرقاماً كبيرة مقارنة بماليزيا كالوم أ، والصين، وكوريا الجنوبية. أما مؤشر التنمية الجندرية GDI، فقد حصلت ماليزيا على (0.972) وهو مؤشر مرتفع عن المعدل العالمي (0.943)، ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة القاضية بإشراك جميع أفراد المجتمع في التنمية الشاملة من غير تفريق بين الرجال والنساء، فعملت الحكومة على الاهتمام بتطوير وتنمية كلا الجنسين وظهرت عوائد ذلك في التنمية الاقتصادية لماليزيا، وفي التقارب الشديد بين مؤشر التنمية البشرية للرجال (0.821) ومؤشر التنمية البشرية للنساء (0.797).

تحتاج دول العالم الثالث وضع خطط استراتيجية للتنمية الاقتصادية، فالتنمية لا تحدث عشوائياً وبطريقة فوضوية، بل يتم التخطيط لها على المدى البعيد، وهو ما اصطلاح عليه بالتخطيط الاستراتيجي الذي يمتد عبر خطط زمنية مستمرة ومتتالية ومرنة قابلة للتعديل وفق ما يستجد من ظروف أو ما تفرضه التغيرات في البيئة المحيطة. قطعت ماليزيا أشواطاً كبيرة في التنمية الاقتصادية بواسطة الخطط الاستراتيجية المتتالية التي كانت عبارة عن خطط خماسية مستمرة لتشكل في مجموعها الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والتي تؤدي إلى التنمية الشاملة، خاصة وأنه في المرحلة (2000-2020) طبقت الحكومة رؤية 2020 التي بدأت صياغتها وتنفيذها في 1990 لتبلغ دولة ماليزيا ركب الدول المتقدمة بحلول سنة 2020، وأصبحت الخطط توضع على أساس رؤية شاملة لمحاربة الفقر ورفع مستوى الدخل، مما مكن من تقليل الفجوة التي تفصل بين الأعراق المكونة للدولة وتم توحيد الأمة لصنع التفوق الماليزي بين دول العالم (العربي، ٢٠١٩: ٢٦-٢٧).

توجد نقطة قوة للتجربة الماليزية وهي استمرار الخطط الاستراتيجية على الرغم من انتقال السلطة من حكومة إلى أخرى، ولكنهم جميعاً تحملوا مسؤولية إنجاز الخطط مثل برنامج السياسة الاقتصادية الجديدة، ورؤية 2020 وبرنامج الإسلام الحضاري، كبرامج مترابطة فكان دور الدولة جوهرياً في دفع التنمية إلى أعلى مستوى استراتيجي عبر تهيئة المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية.

انطلقت مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة من 1971 إلى 1990 كردة فعل على أحداث 13 مايو 1969 العرقية، فركزت على التصنيع في تنمية الاقتصاد والعمل على علاج مشكلة العرقية بزيادة مشاركة الماليزيين الأصليين في التوظيف والعمل، والحصول على نسبة معتبرة من ملكية الشركات ورفع دخول الفئات الهشة. ثم جاء منظور المخطط الثاني (1991-2000) لتوسيع قطاع التصنيع وخلق مصادر نمو جديدة وخاصة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار كدافع قوي لعجلة التنمية.

ساهم مهاتير محمد في التنمية الماليزية منذ توليه السلطة من 1981 إلى غاية 2003، ففي عام 1991 تم إطلاق خطة لسياسة التنمية الوطنية (1991-2000)، وقد بنى مهاتير محمد استراتيجيته على مجموعة من المبادئ والأسس تمحورت حول ضرورة توحيد الشعب وحل المشاكل العرقية، مع الاقتداء بنموذج اليابان في التنمية، والعمل على جذب الاستثمار الخارجي، الاهتمام بالتعليم والتقنية والانفتاح على العالم الخارجي.

سجل الاقتصاد الماليزي نسبة نمو (8.5%) من 1970 إلى 2010، وارتفعت الصادرات بنسبة (25.5%) من 1976 إلى 1980 مقارنة بـ (12.3%) من 1971 إلى غاية 1975، هذا النمو أنتج الحصول على (558.382) مليون دولار نتيجة صناعة استراتيجية التنويع الاقتصادي. احتلت ماليزيا المرتبة (29) في مؤشر التجارة والتنمية للأونكتاد في عام 2006 بفضل تحقيق ناتج محلي إجمالي (112.5) مليار دولار (العربي، ٢٠١٩: ٣١).

بنيت رؤية 2020 على تحديات للمسار التنموي الشامل كلها تصبو لتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل الفردي وتحقيق نسبة نمو (7%) بحلول 2020. تمثلت الفكرة الأساسية للاستراتيجية الماليزية للتنمية في محاربة الفقر، بحيث أن زيادة النمو يقضي على الفقر مما يؤدي إلى تعليم وصحة أفضل وتوزيع عادل للثروة، وهو ما ينعكس بدوره على التنمية فيسرع معدلاتها، وهكذا في دورة تنموية تقودها استراتيجية قوية تهدف إلى تطوير المجتمع (العربي، ٢٠١٩: ٣١-٣٢).

٤. العوامل السياسية والاقتصادية المساهمة في نجاح التجربة:

ركزت ماليزيا في خططها التنموية على القدرات المحلية إلى جانب جذب الاستثمار الأجنبي وتحديث قطاع التعليم العالي بمسايرة التكنولوجيا ودعم الأبحاث العلمية. تعد التجربة الماليزية نموذجاً يحتذى به بالنسبة لكثير من الدول، كانت العملية نتيجة منطقية لنهضة توفرت شروطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، فهي نتيجة استراتيجية وطنية شاملة على ضوء رؤية قيادة تؤمن بالتغيير.

يعد استثمار الحكومة في العنصر البشري الماليزي من أهم أسس الطفرة الاقتصادية، إذ خصص أكبر قسم من ميزانية الدولة للتعليم والبحث العلمي وإرسال البعثات للجامعات الأجنبية، واستغلال البحوث العلمية ميدانياً من خلال توطيد العلاقة بين مراكز البحوث العلمية والقطاع الخاص (سالم، ٢٠١٩: ٨٧).

يعد الإنسان في ماليزيا هو القيمة الاقتصادية الأولى، لذا اتجهت الحكومة إلى بنائه والحفاظ عليه ورفع معنوياته من خلال منظومة تعليمية، وتنمية اقتصادية اجتماعية أساسها الاعتماد على الذات، وغايتها رفاهية الأفراد. جنبت سياسة الاعتماد على الذات ماليزيا الدخول في شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما ينجر عن ذلك من مشاكل وتبعات اقتصادية وسياسية. في مقابل ذلك جذبت ماليزيا الاستثمار الأجنبي وانفتحت على العولمة الاقتصادية، ولكن بشروط وحدود لا تمس بالاقتصاد الوطني ولا بالخصوصية الثقافية الماليزية.

توجه مهاتير محمد إلى الشرق وخاصة اليابان لاستخلاص الدروس والاستفادة من التقدم والنمو في اليابان وكوريا الجنوبية والنمور الآسيوية، وتحت سياسة التوجه شرقاً استلهم مهاتير استراتيجية للتنمية الاقتصادية منذ أن تولى رئاسة الوزراء في 1981. كانت استفادة ماليزيا من التجربة اليابانية ليس فقط في الجانب التكنولوجي والقدرة التصنيعية، بل تعدى ذلك إلى النظر في

عناصر النجاح من خلال أخلاق العمل كالاقتصاد والعمل الدؤوب والافتخار بالروح الوطنية، والاعتراف بالمنتجات المحلية والعمل على الإبداع والابتكار، وتفرع عن هذه السياسة برامج مهمة لتنفيذها منها برنامج القيادة بالقدوة التي تهدف إلى وضع الشخص الطموح والمثابر في منصب القيادة لحث الأفراد على العمل (كاملي، ٢٠١٩: ١٠٤-١٠٥).

تميزت التجربة الماليزية بطابعها التنموي في اتجاه وإطار إسلامي حرصاً على موافقة تطلعات الملايو وتمسكهم بالإسلام عقيدة وانتهاجه كنظام للحياة، وتحولت ثقافة المجتمع الماليزي من الصراع الإثني إلى الحوار والإبداع التشاركي، في ظل المرونة والتساهل التي يتميز بها المجتمع الشرق آسيوي في الأخذ بالطرق الجديدة بسرعة كبيرة، والتغلب على معوقات التقدم وعلى رأسها التعصب للأفكار والسلوكيات التقليدية، ومن بينها اعتقاد المسلمين الملايو بفكرة الزهد في المال والاكتفاء بالأعمال الزراعية، والتي نسبت إلى الإسلام ظمناً، وفي الحقيقة فإن الإسلام يجعل المال وسيلة لحياة سعيدة ولكن لا يجعله غاية في حد ذاته، ولم يحدد طريقة معينة لكسب المال أو كيفية عيش الحياة، وعلى أساس ذلك تغيرت نظرة الملايو للتنمية الاقتصادية وشاركوا فيها وخاصة في ظل قيادة رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد.

دور الدولة في النشاط الاقتصادي الماليزي كان كبيراً ومؤثراً بواسطة التخطيط الاستراتيجي، واستغلال القدرات الذاتية للملايو بين السكان الأصليين لماليزيا وتشجيعهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية وتملك الثروات، واستخدمت الحكومة التمييز الإيجابي لصالحهم من أجل إعادة توزيع الثروات والتوزيع العادل للدخل بين كافة أطراف ومكونات المجتمع، في مقابل ذلك ضمنت حقوق المواطنة الكاملة والتملك والخصوصيات الثقافية لكل من العرقية الصينية والهندية. نجحت الحكومة في إرساء هذا الاتفاق والتخفيف من حدة المشاكل العرقية في بلد متعدد الإثنيات من خلال مبدأ الشورى والقنوات الديمقراطية المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي شكلت تحالفاً وطنياً من أجل جعل التعدد الإثني عامل دفع إيجابي لعجلة التنمية الاقتصادية والشاملة، وجعل العمل والولاء لدولة ماليزيا.

عملت الخطة الاستراتيجية لدولة ماليزيا على احترام التوزيع التنموي العادل على جميع مكونات المجتمع والدولة دون إهمال لأي فرد أو أي منطقة أو أي عرقية، مما يحل الكثير من المشكلات مثل الفساد المالي والإداري، والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية، وتنامي الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل. جسدت ماليزيا شعار العدل أساس الملك تخطيطاً وواقعاً، فالاستراتيجية الناجحة ينبغي أن تكون شاملة ومتوازنة وعادلة في جميع جوانبها وخاصة الجانب الاقتصادي.

تؤكد التجربة الماليزية أنها إسلامية من دون التصريح بذلك من خلال العمل الميداني، وليس من خلال الشعارات، فقد عمل الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم. أكدت سياسة ماليزيا ونجاح تجربتها أنه لا يوجد بالإسلام قالب محدد للحياة يعيق التنمية الاقتصادية للدول أو تطور الإنسان ومقاربتة لكمال إنسانيته، أو يحرم انفتاحه على الآخرين وتقبلهم، والتعاون معهم في إطار المصالح المشتركة، بل يعد الإسلام منظومة حياة صالحة لكل زمان ومكان ولجميع البشر، فهو إطار عام مساعد على الرقي والتقدم والسعي للكمال الإنساني.

٥. الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

- يمكن استخلاص بعض الدروس من التجربة الماليزية في التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والشاملة، لتستفيد منها الدول النامية وخاصة العربية وهي:
- تكريس وتشجيع الديمقراطية كنظام يوفر مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والشاملة، وإعمال مبدأ الشورى الإسلامي في الدول الإسلامية كنظام يحترم حقوق الأفراد، خاصة في ظل انتشار العولمة والتعددية الثقافية.
 - ضرورة الأخذ بالقيم الإسلامية وتفعيل مبادئ الاقتصاد السياسي الإسلامي، وتبني فهم حقيقي لجوهر الإسلام أنه إطار عام مساعد للتطور والتنمية وليس قالباً محدداً ولا نموذجاً جاهزاً.
 - الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاديات الوطنية والحفاظ عليها بالمشاركة الفعالة وليس بمجرد التبعية أو التقليد الأعمى.
 - تبني الحوار الهادف إلى احتواء العرقيات المختلفة للتوصل إلى اتفاقات تبنى على المصالح المشتركة، وبذلك يكون التنوع العرقي والثقافي مصدراً قوياً للتنمية.
 - ضرورة التكتل والتحالف الإقليمي لتقوية الاقتصاديات المشاركة فيه، مما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات المتحالفة على المستوى الإقليمي والدولي.
 - التوزيع التنموي العادل على جميع مكونات المجتمع و الدولة دون إهمال لأي فرد أو أي منطقة، مما يحل الكثير من المشكلات مثل الفساد المالي والإداري، والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية، وتنامي الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
 - الاعتماد على القدرات الذاتية في بناء التجارب التنموية مع توفير استقرار وعدل سياسي واجتماعي، وجذب الاستثمار الأجنبي الداعم للاقتصاد الوطني وفق شروط وحدود معينة في مقابل توفير الاستقرار السياسي والبيئة الملائمة اقتصادياً والمحفزة ضريبياً.
 - تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتطوير رأس المال البشري، فالإنسان هو أساس عملية التنمية تقوم عليه وتؤول نتائجها إليه.
 - تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية، مثل الزكاة والوقف من خلال إنشاء وتنظيم مؤسسات إدارة ورقابة على أداؤها.
 - التطبيق التدريجي لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي باعتماد فترات انتقالية، مع ضرورة البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.
 - اعتبار عامل الوقت اللازم لإحداث التنمية واستيعاب التقدم التكنولوجي، إذ تعد تنمية الاقتصاد المعرفي عملية تراكمية، وأن المعوقات التي تظهر في بداية الخطة الاستراتيجية للتنمية ستزول مع الوقت مع الالتزام بالأداء المنضبط بالخطة المرسومة (الصاوي، ٢٠٠٣: ٦٦).

رابعاً: الاستنتاجات:

١. ساهمت الخطة الاستراتيجية المالية بدور إيجابي كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الالتزام بها والاستمرارية في التخطيط والصرامة في التنفيذ، لذا تعد الخطة الاستراتيجية لدولة ماليزيا لتحقيق التنمية الاقتصادية نموذجاً ينبغي أن يحتذى به من طرف الدول النامية وخاصة العربية، لوضع خطط استراتيجية ملائمة لظروفها السياسية والجغرافية السياسية بغية اللحاق بركب التنمية والتطور والخروج من التخلف والاقتصاديات الريعية.

٢. يعد الالتزام بالخطة الاستراتيجية أهم أسباب وعناصر نجاح الخطة الاستراتيجية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٣. تمثل الاصرار والالتزام بالخطة الاستراتيجية المالية في الاستمرارية في التخطيط والصرامة في التنفيذ.
٤. يعد انتقال السلطة في ماليزيا من حكومة إلى أخرى مواصلة لتطبيق الخطة الاستراتيجية وعدم الانحراف عنها، أو تغييرها بتغير الحكومة وهذه من أهم نقاط القوة في النظام المالي التي ساهمت بشكل كبير في الاستمرار في تخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية.
٥. يعد انفتاح الاقتصاد المالي على العولمة، مع الحفاظ على أولوية وطنية للاقتصاد شكلاً متجسداً في الواقع عن التوازن بين المرونة الاقتصادية والثبات على الهوية الوطنية.
٦. ضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من طرف قيادة وطنية تؤمن بالتغيير، وأن تخلق له مناخاً مناسباً من الحوكمة السياسية والعدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع.
٧. الاعتماد على القيم الإسلامية والقيم الشرقية والخصوصيات الثقافية والقدرات الذاتية، وخاصة قدرات السكان الأصليين من أهم عوامل التنمية، والتي ينبغي الأخذ بها كعناصر قوة وفرص داخلية عند التخطيط الاستراتيجي.
٨. التوجه نحو الاستفادة من القيم والتجارب الغربية الناجحة بما يتلاءم مع خصوصية المجتمعات وسيادة الدول، وعدم الخضوع للتبعية والهيمنة الاقتصادية الممنهجة من طرف الغرب، فالتعامل مع الغرب والعولمة ينبغي أن يكون على أساس المشاركة المرنة والمدافعة عن المصالح الوطنية، وليس مجرد التقليد والتبعية المطلقة.
٩. تعد محاكاة ماليزيا للنموذج الياباني في التنمية والتطور مثلاً عن الاقتداء بالتجارب الدولية الناجحة، وذلك بالاستفادة من التجربة عوض تقليدها، مع الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية.

خامساً: التوصيات:

١. توصي الدراسة بأن يتم الاستفادة من التجربة المالية من طرف الدول النامية والإسلامية، خاصة في الجزائر والعراق الشقيق في وضع رؤية مستقبلية وخطط استراتيجية.
٢. توفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي بواسطتها يتم تحقيق التنمية الشاملة.
٣. ضرورة القيام بدراسات مستفيضة وعميقة عن التجربة المالية ليس فقط في الجانب الاقتصادي، ولكن في جميع الجوانب المختلفة التي ساهمت في النهضة المالية وخاصة الاستثمار في رأس المال البشري، والحوكمة السياسية.

المصادر:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٢٠)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠ آخر تصنيف، أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨، <https://hdr.undp.org/en/content/latest-human-development-index-ranking>.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٢٠)، مؤشر التنمية البشرية ماليزيا ٢٠٢٠. أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨، من مؤشر التنمية البشرية ٢٠٢٠، MYS، <https://hdr.undp.org/en/countries/profiles/MYS>.
٣. خطة ماليزيا الثانية عشر ٢٠٢٠-٢٠٢٥. (بلا تاريخ). أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٤/٨، من الحكومة المالية، <https://www.malaysia.gov.my/portal/index>.

٤. خويلدات، صالح وطرايش، معمر، (٢٠١٧)، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نطف التجربة المالية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد ١.
٥. راسيه، راجا وتشاندرون، في جي ار، (بلا تاريخ)، المساءلة والمراقبة الفعالة للابتكار أمر ضروري لضمان معدل العائد المرغوب من الاستثمار، تقرير حول ماليزيا، اليونيسكو للعلوم.
٦. سالم، فتيحة، (٢٠١٩)، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي التجربة المالية نموذجاً، مقال في كتاب جماعي، تحرير عباش عائشة، ونهى الدسوقي، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
٧. سليطين، سوما علي، (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية العامة في الساحل السوري"، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
٨. الصاوي، عبدالحافظ، (٢٠٠٣)، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٥١، السنة ٤٠، الكويت، الصفحات ٦٦-٦٢.
٩. صقور، مجد والصرن، رعد، (٢٠١٨)، الإدارة الاستراتيجية، سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، <https://pedia.svuonline.org>.
١٠. العربي، العربي، (٢٠١٩)، فجر ماليزيا: تجربة تنمية ونجاح اقتصادي، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٤، العدد ٦.
١١. الفيلاي، عصام بن يحيى وآخرون، (٢٠١٠)، التخطيط الاستراتيجي للدول، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز الدراسات الاستراتيجية، السعودية.
١٢. كاملي، زهيرة، (٢٠١٩)، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا: محددات ومؤشرات، مقال في كتاب جماعي، تحرير عباش عائشة، ونهى الدسوقي، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.